

باب

الاستنجاء: إزالة خارج من سبيل، بماء أو حجرٍ، ونحوه.
ويُسْنُ لداخلٍ خلأً، ونحوه قول: «بسم الله، أعودُ بالله من الخُبْثِ»

شرح منصور

(الاستنجاء): من نحوْتُ الشجرة، أي: قطعْتُها؛ لأنه يقطعُ الأذى، أو من النَّحوَةِ، وهي (١): ما يرتفعُ من الأرض؛ لأنَّ قاضيَ الحاجة يستترُّ بها. قال في «القاموس»: واستطاب: استنحى (٢)، كأطاب (٣). انتهى. فيسمى استطابةً. وشرعاً: (إزالةٌ خارجٍ) معتادٍ وغيره (من سبيلٍ) أصليٍّ، قَبْلَ أو دبرٍ (بماءٍ) طهورٍ، (أو) إزالةٌ حكمه بما يقومُ مقامَ الماءِ من (حجرٍ ونحوه) كخشبٍ وخِرْقٍ (٤). ويسمى بالحجر: استجماراً أيضاً من الجِمار، وهي: الحجارَةُ الصغارُ.

(ويُسْنُ لداخلٍ خلأً) بالمدِّ، أي: ما أعدَّ لقضاءِ الحاجةِ، وأصله: المكانُ (٥) الذي لا شيءَ فيه، (ونحوه) أي: نحوِ داخلِ الخلأِ، كالمريدِ لقضاءِ الحاجةِ بنحوِ صحراءٍ، (قولٌ: بسمِ الله) لحديثِ عليٍّ مرفوعاً: «سترٌ ما بينَ الجنِّ، وعوراتِ بني آدمَ إذا دخلَ الكنيفَ أن يقولَ: بسمِ الله». رواه ابنُ ماجه، والترمذي (٦)، وقال: ليس إسناده بالقوي. (أعودُ بالله من الخُبْثِ) يأسكان الباء، قاله أبو عبيدة. وذكر القاضي عياض (٧) أنه أكثرُ رواياتِ الشيوخِ،

(١) ليست في (س)، وفي الأصل (ع): «وهو».

(٢) في (م): «واستنحى».

(٣) القاموس: (طيب).

(٤) في (م): «وخزف».

(٥) بعدها في (م): «الخالِي يسمَّى به موضعُ الحاجةِ بخلائه في غير وقتها».

(٦) الترمذي (٦٠٦)، وابن ماجه (٢٩٧).

(٧) هو: شيخ الإسلام، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، الأندلسي. ولد في سنة ست وسبعين وأربع مئة. له مؤلفات نفيسة، وأشرفها كتاب «الشفا». (ت ٥٤٤هـ). «سير أعلام النبلاء» ٢٠/٢١٢ - ٢١٧.

والخبائث، الرَّجْسِ النَّجِسِ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

وفسره بالشر.

شرح منصور

(والخبائث) بالشياطين^(١)؛ فكأنه استعاذ من الشر وأهله. وقال الخطابي: هو^(٢) بضم الباء، وهو جمع خبيث، والخبائث: جمع خبيثة؛ فكأنه^(٣) استعاذ من ذكران الشياطين وإنائهم^(٤). وقيل: الخبث: الكفر، والخبائث: الشياطين. (الرَّجْسِ): القذر. ويجرُّ، وتفتحُ الراء وتكسرُ الجيم. قاله في «القاموس»^(٥). (النَّجِسِ) اسم فاعل من نجس. قال الفراء^(٦): إذا قالوه مع الرَّجْسِ، أتبعوه إياه، أي: قالوه بكسر النون، وسكونِ الجيم^(٧). (الشَّيْطَانِ) من شَطَنَ، أي: بُعد، ومنه دارٌ شَطُونٌ، أي: بعيدة،^(٨) وسُمِّيَ بذلك^(٩)؛ لبعده من رحمة الله. أو من شاط، أي: هلك؛ لهلاكه بمعصية الله^(١٠). (الرَّجِيمِ) إمَّا بمعنى راجم؛ لأنه يرحم غيره بالإغواء. أو بمعنى مرجوم؛ لأنه يُرحم بالكواكب إذا استرق السَّمْعُ. / روى^(١١) أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث». متفق عليه^(١٢). وللبخاري: «إذا أراد دخوله». وفي رواية لمسلم: «أعوذ بالله». وروى أبو أمامة مرفوعاً: «لا

٢٦/١

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ١٣٧/٢.

(٢) في (م): «بل هو».

(٣) في (م): «وكأنه».

(٤) معالم السنن ١٠/١.

(٥) القاموس المحيط: (رجس).

(٦) هو: أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أخذ عن الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وكان أبرع الكوفيين. له مصنفات كثيرة في النحو، واللغة، ومعاني القرآن، مات بطريق مكة سنة سبع ومئتين. [إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين] ص ٣٧٩.

(٧) انظر: معاني القرآن ٤٣٠/١.

(٨-٨) ليست في الأصل (س) و(م).

(٩) انظر: اللسان: شطن، شيط.

(١٠) في (م): «وروى».

(١١) البخاري (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥).

وانتعاله، وتغطية رأسه، وتقديم يسراه دخولاً، واعتماده عليها جالساً،
ويمناه خروجاً، كخلع. وعكسه مسجداً، وانتعال.....

شرح منصور

يعجز أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول: اللهم إني أعوذ بك من الرجس
التجس، الشيطان الرجيم». رواه ابن ماجه^(١). فما ذكره المصنف
ك«المقنع»^(٢) و«البلغة»: جمع^(٣) بين الخيرين.

(و) يُسَنُّ لِدَاخِلِ خَلَاءٍ وَنَحْوِهِ (انتعاله، وتغطية رأسه) لَأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا
دَخَلَ الْمِرْفَقَ، لَبَسَ حِذَاءَهُ، وَغَطَّى رَأْسَهُ الشَّرِيفَ^(٤). رواه ابن سعد، عن حبيب
ابن صالح مرسلًا.

(و) يُسَنُّ لَهُ (تقديم يسراه) أَي: رَجَلِهِ الْيُسْرَى (دخولاً) لِأَنَّهَا لِمَا
خَبُثَ. وَرَوَى الْحَكِيمُ التَّرْمِذِيُّ^(٥)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ بَدَأَ بِرَجَلِهِ الْيُمْنَى
قَبْلَ يَسْرَاهُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، ابْتَلَى بِالْفَقْرِ».

(و) يُسَنُّ (اعتماده عليها) أَي: الرَّجْلَ^(٦) الْيُسْرَى (جالساً) أَي: حَالِ
جُلُوسِهِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِحَدِيثِ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ: أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ
نَتَكَيَّ عَلَى الْيُسْرَى، وَأَنْ نَنْصِبَ الْيُمْنَى. رواه الطبراني، والبيهقي^(٧). ولأنه
أسهل لخروج الخارج. (و) يُسَنُّ لَهُ تَقْدِيمُ (يمناه خروجاً) لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ
إِلَى الْأَمَاكِنِ الطَّيِّبَةِ، (كخلع) أَي: كَمَا تُقَدَّمُ الْيُسْرَى فِي خَلْعِ نَحْوِ خَفٍّ وَنَعْلٍ،
وَنَحْوِ قَمِيصٍ وَسَرَاوِيلٍ. (وعكسه) أَي: عَكْسُ ذَلِكَ (مسجداً) وَمَنْزَلًا، (وانتعالاً)

(١) في سننه (٢٩٩).

(٢) ١٨٧/١.

(٣) في الأصل و(ع): «جمعاً».

(٤) ليست في الأصول. والحديث رواه السيوطي في «الجامع الصغير» (٤٣٩٨).

(٥) أبو عبد الله، محمد بن الحسن الحكيم الترمذي، عالم بالحديث وأصول الدين. من مصنفاته: «نوادير
الأصول في أحاديث الرسول»، «الرياضة وأدب النفس». (ت ٣٢٠هـ). «معجم المؤلفين» ٥٠٢/٣.

(٦) في (م): «رجله».

(٧) الطبراني في «الكبير» (٦٦٠٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٩٦/١.

وبفضاء بُعْدٌ، واستتارٌ، وطلبٌ مكانٍ رِخْوٍ، ولَصِقُ ذَكَرِهِ بِصُلْبٍ.
وَكُرِهَ رَفْعُ ثَوْبِهِ قَبْلَ دُنُوِّهِ مِنَ الْأَرْضِ،

شرح منصور

وليس نحو قميصٍ، وخفٍّ، وسراويلٍ، فيقدم الأيمن على الأيسر؛ لما روى الطبراني في «المعجم الصغير»^(١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انتعل أحدكم، فليبدأ باليمنى، وإذا خلع، فليبدأ باليسرى».

(و) يُسْنُّ لَهُ إِذَا أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ (بِفُضَاءٍ بُعْدٌ) حَتَّى لَا يُرَى؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ، انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

^(٣) (و) يُسْنُّ لَهُ بِهِ (اسْتِتَارٌ) لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ، فَلَيْسَتْ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيباً مِنْ رَمَلٍ، فَلَيْسَتْ بِهِ»^(٤)، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ، فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا، فَلَا حَرَجَ»^(٥).

(و) يُسْنُّ لَهُ (طَلْبُ مَكَانٍ رِخْوٍ) - بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ - يُوَلُّ فِيهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَبُولَ، فَأَتَى دَمْتًا فِي أَصْلِ جِدَارِ فِبَالٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَرْتَدِّ لِبَوْلِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٦). وَفِي «التَّبَصُّرَةِ»: وَيَقْصِدُ مَكَانًا عُلُوًّا. انْتَهَى. أَي: لِيَنْحَدَرَ عَنْ الْبَوْلِ.
(و) يُسْنُّ لَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا رِخْوًا (لِصِقُ ذَكَرِهِ بِصُلْبٍ) بِضَمِّ الصَّادِ، أَي: شَدِيدٍ؛ لِأَمْنِ بِذَلِكَ مِنْ رِشَاشِ الْبَوْلِ.

(وَكُرِهَ) لَهُ (رَفْعُ ثَوْبِهِ قَبْلَ دُنُوِّهِ مِنَ الْأَرْضِ) بِلا حَاجَةٍ، إِنْ لَمْ يُبَلِّ قَائِمًا؛

(١) برقم (٤٨)، وقد تحرف في مطبوع الطبراني لفظ: «انتعل» إلى «انتقل».

(٢) في سننه (٢).

(٣-٣) ليست في (م).

(٤) في الأصول الخطية (م): «فليست به»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٥) أخرجه أبو داود (٣٥)، وابن ماجه (٣٣٧) و(٣٣٨).

(٦) أحمد ٣٩٦/٤، وأبو داود (٣). والذمت: المكان السهل الذي يخد فيه البول، فلا يرتد على

البائل. «معالم السنن» ١٠/١.

وَأَنْ يَصْحَبَ مَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِلا حَاجَةٍ، لا دَرَاهِمَ وَنَحْوَهَا. لَكِنْ
يَجْعَلُ فَصًّا خَاتَمَ بِيَاطِنِ كَفِّ يُمْنَى.....

شرح منصور
٢٧/١
لحديث أبي داود من طريق رجل لم يسمه - وسماه بعضهم: القاسم بن محمد^(١) - عن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ، لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ^(٢). / ولأنه أستر.

(و) كره له أيضاً (أَنْ يَصْحَبَ مَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى) لحديث أنس: كان النبي ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، نَزَعَ خَاتَمَهُ. رواه الخمسة^(٣) إلا أحمد، وصححه الترمذي. وقد صحَّ أَنَّ^(٤) نَقَشَ خَاتَمَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ^(٥). وتعظيماً لاسم الله تعالى عن موضع القاذورات (بلا حاجة) بأن لم يجد من يحفظه، وخاف ضياعه. وحزم بعضهم بتحريمه بمصحف. قال في «الإنصاف»^(٦): لا شك في تحريمه قطعاً من غير حاجة، ولا يتوقف في هذا عاقل.

(ولا) يُكره أَنْ يَصْحَبَ (دَرَاهِمَ وَنَحْوَهَا) كدنانير فيها اسمُ الله؛ لمشقة التَّحَرُّزِ عنها^(٧)، ومثلها حِرْزٌ. قال صاحب النظم: وأولى^(٦). (لكن يجعلُ فَصًّا خَاتَمِ) احتاج أَنْ يَصْحَبَهُ مَعَهُ، وفيه اسمُ الله (بِيَاطِنِ كَفِّ) يَدِ (يُمْنَى) نَصًّا؛ لئلا يمسَّ النَّجَاسَةَ أو يقابلها.

(١) في (م): «حمد».

(٢) أخرجه أبو داود (١٤).

(٣) أبو داود (١٩)، والترمذي (١٧٤٦)، والنسائي ١٧٨/٨، وابن ماجه (٣٠٣).

(٤) في (س): «أنه».

(٥) أخرج البخاري (٧١٦٢)، ومسلم (٢٠٩٢) (٥٦)، والترمذي (٢٧١٨)، والنسائي ١٧٤/٨ و١٩٣، من حديث أنس بن مالك قال: لما أراد رسول الله ﷺ أَنْ يَكْتَبَ إِلَى الرُّومِ، قَالُوا: إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا. قال: فاتخذ رسول الله ﷺ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بِيَاضِهِ فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

(٦) المقتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٩٠/١.

(٧) في الأصل و(ع): «منها».

واستقبال شمس، وقمر، ومهب ریح، ومس فرجه، واستجماره
بيمينه بلا حاجة، كصغر حجر تعذر وضعه بين عقبيه أو إصبعيه،
فياخذه بها، ويمسح بشماله. وبوله في شق وسرب،

شرح منصور

(و) يُكره له أيضاً (استقبال شمس وقمر) لما فيهما من نور الله تعالى،
وروي أن معها ملائكة، وأن أسماء الله مكتوبة عليهما.

(و) يُكره له استقبال (مهب ریح) (١) لثلا يرُدُّ عليه البول، فينجسه.

(و) يُكره له (مس فرجه) بيمينه، (واستجماره بيمينه) لحديث أبي قتادة
مرفوعاً: «لا يُمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول، ولا يتمسح من الخلاء
بيمينه». متفق عليه (٢). ولمسلم، عن سلمان: نهانا رسول الله ﷺ عن كذا،
وأن نستنجي باليمين (٣). وكذا فرج أبيض له مسه (بلا حاجة) إلى مسه
باليمين، فإن كان من غائط، أخذ الحجر بيساره، فمسح به، أو من بول،
أمسك ذكره بيساره، فمسحه على الحجر، ونحوه، فإن احتاج إلى يمينه.
(كصغر حجر تعذر وضعه بين عقبيه) - تثنية عقب، ككتف - مؤخر
القدم (٤). (أو) تعذر وضعه بين (إصبعيه) أي: إبهامي رجله، (فياخذه) أي:
الحجر (بها) أي: بيمينه، (ويمسح بشماله) فتكون اليسرى هي
المتحركة (٥). فإن كان أقطع اليسرى، أو بها مرض، استجمر بيمينه. قال في
«التلخيص»: يمينه أولى من يسار غيره، فإن أمكنه وضع الحجر بين عقبيه أو
إبهاميه، كره مسكه بيمينه، لا الاستعانة بها في الماء للحاجة.

(و) يُكره أيضاً (بوله في شق) بفتح الشين، (و) بوله في (سرب) بفتح السين

(١) في (م): «الريح».

(٢) البخاري (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٢) (٥٧).

(٤) انظر: المصباح: (عقب).

(٥) في (م): «الحركة».

وإناء بلا حاجة،

شرح منصور

والراء: بيتٌ يتَّخذُه الوحشُ والديبُّ في الأرض^(١)؛ لحديث قتادة، عن عبد الله ابن سرجس^(٢): نهى رسول الله ﷺ أن يُيالَ في الجُحرِ. قالوا لقتادة: ما يُكره من البول في الجُحرِ؟ قال: يُقال: إنها مساكنُ الجنِّ. رواه أحمد، وأبو داود^(٣).

وروي أن سعدَ بنَ عبادة رضي الله عنه، بالَ بِجُحرٍ بالشَّامِ، ثم استلقى ميتاً، فسُمع من بئر بالمدينة^(٤):

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْـ خَزْرَجِ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ

وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمِيْـنِ (٥) فَلَمْ نُحْطِ فَوَادَةَ^(٦)

فحفظوا ذلك اليوم^(٧)، فوجدوه اليوم الذي مات فيه سعدٌ.

٢٨/١

وخشية خروج دابة بيوله، / فتؤذيه، أو تردّه عليه، فينجسه.

(و) يكره بوله في (إناء بلا حاجة) نصاً. فإن كانت، لم يُكره؛ لقول أميمة بنت رقيقة^(٨)، عن أمها: كان للنبي ﷺ قَدَحٌ من عَيْدَانٍ تحت سريره يَبُولُ

(١) انظر: اللسان: (سرب).

(٢) عبد الله بن سرجس المزني، الصحابي، من حلفاء بني مخزوم. مات في دولة عبد الملك بن مروان، سنة ثَيْفَ وثمانين بالبصرة. «سير الأعلام» ٤٢٦/٣.

(٣) أحمد في مسنده ٨٢/٥، وأبو داود (٢٩).

(٤) في الأصل: «في المدينة».

(٥) في (م): «بسهم».

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٧٧٨)، وابن سعد في «الطبقات» ٦١٧/٣ و٣٩٠/٧ -

٣٩١، والطبراني في «الكبير» (٥٣٥٩) و(٥٣٦٠)، والحاكم في «المستدرک» ٢٥٣/٣.

قال الهيثمي في «المجمع» ٢٠٦/١: رواه الطبراني في «الكبير»، وابن سيرين لم يدرك سعد بن عبادة. وقال أيضاً: وقتادة لم يدرك سعداً أيضاً.

(٧) ليست في الأصل و(س).

(٨) في (س): «رقيّة».

وأميمة بنت رقيقة، هي: أميمة بنت بجاد بن عبد الله بن مرة، القرشية، التيمية، وأمها رقيقة بنت خويلد بن أسد، أخت خديجة. كانت من المبايعات. «الإصابة» ١٢/١٣٣-١٣٤.

ومستحَمٌ غيرٌ مُقَيَّرٍ^(١) أو مبلط، وماءٍ راكِدٍ، وقليلٍ جارٍ، واستقبالُهُ قِبْلَةً في فضاءٍ باستنجاؤٍ أو استحمارٍ،

شرح منصور

فيه بالليل. رواه أبو داود^(٢). والعِيدان، بفتح العين: طِوَالُ النخْلِ^(٣).

(و) يُكرهُ بولُهُ في (مستحَمٌ غيرٌ^(٤) مُقَيَّرٍ، أو مبلطٍ) لحديثِ أحمد، وأبي داود، عن رجلٍ صحبَ النبيَّ ﷺ قال: نهى النبيُّ ﷺ أن يمتشطَ^(٥) أحدنا كلَّ يومٍ، أو يبولَ في مُغتسلِهِ^(٦). وقد رُوِيَ: أنَّ عامَةَ الوَسْوَاسِ منه^(٧). ورواه أبو داود، وابنُ ماجه. فإن كان مُقَيَّرًا، أو مبلطًا، أو نحوهُ، وأرسلَ الماءَ عليه، فلا بأسَ به. وقد قيل: إنَّ البُصاقَ على البولِ يورثُ الوسواسَ، وإنَّ البولَ على النَّارِ يُورثُ السَّقَمَ.

(و) يُكرهُ أن يبولَ في (ماءٍ راكِدٍ) ولو كثيراً؛ للنهْيِ عنه في المتفق عليه، وتقدّم^(٨).

(و) يُكرهُ بولُهُ^(٩) في ماءٍ (قليلٍ جارٍ) لأنَّهُ ينجِّسُهُ، لا في كثيرٍ جارٍ؛ لمفهومٍ تقييدٍ^(١٠) النهْيِ عن البولِ في الراكِدِ.

(و) يُكرهُ (استقبالُهُ قِبْلَةً في فضاءٍ باستنجاؤٍ، أو استحمارٍ) تعظيماً لها،

(١) المُقَيَّرُ: المطلي بالقطران. «القاموس»: (قار).

(٢) في سننه (٢٤).

(٣) القاموس: (عود).

(٤) ليست في (س).

(٥) في (م): «يتمشط».

(٦) أحمد (١٧٠٠٨)، وأبو داود (٢٨) و(٨١).

(٧) أخرجه أبو داود (٢٧)، وابنُ ماجه (٣٠٤)، من حديثِ عبد الله بن مفضل، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في مستحمه؛ فإن عامة الوسواس منه». قال ابن ماجه: سمعت محمد بن يزيد يقول: سمعت علي بن محمد الطنافسي يقول: إنما هذه في الحفيرة، فأما اليوم، فلا. فمغتسلاتهم الجص والصَّارُوج والقير، فإذا بال، فأرسل عليه الماء، لا بأس به.

(٨) وهو قوله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل منه». انظر ص ٣٨.

(٩) في (م): «بول».

(١٠) في (م): «تقييده».

ويحرمُ لبثه فوق حاجته،

شرح منصور

بخلاف بيت المقدس في ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث^(١). وهو ظاهر ما في «الخلاف». وحُمِلَ النهي حيثُ كان قِبَلَهُ. وظاهرُ نقلِ حنبلٍ فيه: يكره^(٢).

(و) يُكره (كلامٌ فيه) أي: الخلاء ونحوه (مطلقاً) أي: سواءً كان مباحاً في غيره، كسؤالٍ عن شيءٍ، أو مستحباً، كإجابة مؤذّنٍ، أو واجباً، كردّ سلامٍ. نصّاً؛ لقولِ ابنِ عمرَ: مرَّ بالنبي ﷺ رجلٌ، فسلمَ عليه، وهو يبولُ، فلم يردّ عليه. رواه مسلم^(٣). وأبو داود، وقال^(٤): يروى أنّ النبي ﷺ تيمّم^(٥)، ثم ردّ على الرجلِ السّلامَ. وإن عطسَ، حمِدَ اللهَ بقلبه. وحزم صاحبُ «النّظم» بتحريم القراءة في الحش^(٦) وسطحِهِ، وهو متّجّهٌ على حاجته. وفي «الغنية»: لا يتكلّم^(٧) ولا يذكُرُ، ولا يزيدُ على التّسمية والتّعوذ. انتهى. لكن يجب تحذيرُ نحوٍ ضريبٍ، وغافلٍ عن هلكةٍ، ولا يُكره البولُ قائماً، مع أمنِ تلوّثٍ وناظرٍ.

(ويحرمُ لبثه) أي: قاضي الحاجة (فوق حاجته) لأنّه كشفُ عورةٍ بلا حاجة. وقد^(٨) قيل: إنّه يُدمي الكبدَ، ويُورثُ الباسورَ. وروى الترمذي^(٩) عن ابنِ عمرَ مرفوعاً: «إياكم والتّعري، فإنّ معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائطِ، وحين يُفضي الرجلُ إلى أهله، فاستحيوهم وأكرموهم».

(١) أبو إسحاق، إبراهيم بن الحارث بن إسماعيل البغدادي، نزيل نيسابور. حدث عنه البخاري. (٢٦٥هـ). «سير الأعلام» ٢٣/١٣.

(٢) في (م): «الكرامة»، وانظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٢٠٢/١.

(٣) في صحيحه (٣٧٠) (١١٥).

(٤) في سننه (١٦).

(٥) في (م): «تيمّم»، وهي نسخة في هامش الأصل.

(٦) الحش: البستان. فقولهم: بيت الحش، مجاز؛ لأنّ العرب كانوا يقضون حوائجهم في البساتين. «المصباح»: (حش).

(٧) في (م): «ولا يتكلّم».

(٨) ليست في (م).

(٩) في سننه (٢٨٠٠).

وتَغَوُّطُهُ بماء قليل أو كثير، راكبٍ أو جارٍ.

وبولِهِ وتَغَوُّطُهُ بمورده، وطريقٍ مسلوک، وظلٌّ نافع، وتحت شجرة عليها ثمرٌ، وعلى ما نُهيَ عن استحماره به حرمة. وفي فضاءٍ استقبالُ قبلةٍ واستدبارها،

(و) حُرْمُ (تَغَوُّطُهُ بِمَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، رَاكِبٍ أَوْ جَارٍ) لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ، وَيَمْنَعُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، إِلَّا الْبَحْرَ، وَالْمَعْدَّ لِذَلِكَ، كَالْجَارِي فِي الْمَطَاهِرِ.

شرح منصور

(و) حُرْمُ (بَوْلُهُ وَتَغَوُّطُهُ بِمُورَدِهِ^(١)) أَي: الْمَاءِ، (و) بـ (طَرِيقٍ مَسْلُوكٍ، وَظِلٌّ نَافِعٌ) لِحَدِيثِ مَعَاذٍ مَرْفُوعًا: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبِرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، / وَابْنُ مَاجَهَ^(٢). (٣) وَمِثْلُ الظِّلِّ مُتَشَمِّسٌ^(٣) النَّاسُ زَمَنَ الشِّتَاءِ، وَمُتَحَدِّثُهُمْ.

٢٩/١

(و) حُرْمُ بَوْلِهِ وَتَغَوُّطُهُ (تَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ) مَقْصُودٌ، يُوَكَّلُ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ يَفْسُدُهُ وَتَعَافَهُ النَّفْسُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا ثَمَرٌ، لَمْ يَحْرَمِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ ظِلٌّ نَافِعٌ؛ لِأَنَّهُ يَزُولُ بِالْأَمْطَارِ إِلَى جَمِيعِ الثَّمَرَةِ.

(و) حُرْمُ بَوْلِهِ وَتَغَوُّطُهُ (عَلَى مَا نُهِيََ عَنِ اسْتِحْمَارِهِ^(٤) بِهِ؛ لِحَرْمَتِهِ) كَطَعَامٍ، وَمُتَّصِلٍ بِحَيْوَانٍ، وَمَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ مِنَ الْاسْتِحْمَارِ بِهِ.

(و) حُرْمُ (فِي فِضَاءٍ) لَا بِنْيَانٍ فِيهِ، (اسْتِقْبَالُ قِبَلَةٍ، وَاسْتِدْبَارُهَا) بِيُولٍ أَوْ غَائِطٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». رَوَاهُ الشَّيْخَانُ^(٥). وَيَجُوزُ فِي الْبِنْيَانِ؛

(١) فِي (م): «مُورِدٍ».

(٢) أَبُو دَاوُدَ (٢٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٢٨). وَفِي الْأَصْلِ (ع): «وَالظِّلُّ النَّافِعُ»، وَجَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ عِنْدَ قَوْلِهِ: الْمَلَاعِنُ. مَا نُصِّهُ: «قَوْلُهُ: الْمَلَاعِنُ الثَّلَاثُ؛ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِجَلْبِهَا اللَّعْنُ؛ لِأَنَّهَا أَمَاكِنُ رَاحَةِ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدُوا ذَلِكَ فِيهَا، قَالُوا: لَعْنُ اللَّهِ مِنْ فَعْلِهِ. أَوْ مَعْنَى الْمَلْعُونَاتِ؛ لِأَنَّ الْحَالَاتِ الْمَلْعُونَاتِ، أَي: صَاحِبِهَا، كَعَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ، أَي: مَرْضِيَةٍ».

(٣-٣) فِي الْأَصْلِ (ع): «وَمِثْلُهُ مُشَمِّسٌ».

(٤) فِي (م): «اسْتِحْمَارٌ».

(٥) الْبُخَارِيُّ (١٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٤).

ويكفي انحرافه، وحائلٌ ولو كمؤخره رَحْلٍ.
ويُسْنُ إذا فرغ مسحُ ذكره من حلقة دُبْره إلى رأسه ثلاثاً.....

شرح منصور

لما روى الحسنُ بنُ ذَكْوَانَ^(١)، عن مروانَ الأصغر^(٢) قال: رأيتُ ابنَ عمرَ
أناخَ راحلته، ثم جلسَ يبولُ إليها، فقلت: أبا عبدِ الرَّحْمَنِ، أليس قد نُهيَ عن
هذا؟ فقال: إنما نُهيَ عن هذا في الفِضَاءِ، أمَّا إذا كان بينك وبين القبلةِ شيءٌ
يسُتْرِكُ، فلا. رواه أبو داود وابنُ خزيمةَ والحاكم^(٣)، وقال: على شرطِ
البخاريِّ. والحسنُ بنُ ذَكْوَانَ، وإن كان جماعةً ضَعَّفوه، فقد قوَّاه جماعةٌ،
وروى له البخاريُّ، فتحملُ أحاديثُ النهي على الفِضَاءِ، وأحاديثُ الرخصةِ
على البنيانِ؛ جمعاً بين الأخبارِ.

(ويكفي) بفضاءٍ (انحرافه) أي: المتخلى عن القبلة، ولو يسيراً، بمنةٍ أو
يسرةً؛ لفواتِ الاستقبالِ والاستدبارِ بذلك. (و) يكفي أيضاً (حائلٌ) كاستتارِ
بدائيةٍ، وجدارٍ، وجبلٍ، ونحوه، وإرخاءِ ذيله. قال: في «الفروع»^(٤): وظاهرُ
كلامهم: لا يُعتَبَرُ قُرْبُهُ منها، كما لو كان في بيتٍ. ويتوجَّه وجهه، كسُتْرَةِ
صلاةٍ. (ولو) كان الحائلُ (كمؤخره رَحْلٍ) لحصولِ السُّتْرِ به لأسافله.

(ويُسْنُ)^(٥) للمتخلى (إذا فرغ) من حاجته (مسحُ ذكره من حلقةِ
دُبْره) بسكون اللام، فيضعُ إصبعَ اليسرى^(٦) الوسطى تحت الذَّكْرِ، والإبهامَ
فوقه، ويمرُّ بهما (إلى رأسه ثلاثاً) لينجذب بقايا بللٍ.

(١) هو: أبو سلمة البصري. روى عن الحسن البصري وعطاء، وروى عنه سعيد بن راشد، ضعفه
يحيى بن معين وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي. «تهذيب الكمال» ١٢٦/٢ (١٢١٣).

(٢) هو: أبو خلف البصري. روى عن أنس، وروى عنه شعبة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود
والترمذي. «تهذيب الكمال» ٧٦/٧ (٦٤٧٠).

(٣) أبو داود (١١)، وابن خزيمة (٦٠)، والحاكم في «المستدرک» ١٥٤/١.

(٤) ١١٢/١ - ١١٣.

(٥) في الأصل (س): «وسن».

(٦) في (س) و(ع): «إصبع يده اليسرى».

وتنزه ثلاثاً، وبدء ذكرٍ وبكرٍ بقبلٍ، وتخيرٌ ثيبٌ. وتحولٌ من يخشى تلوثاً،
وقولٌ خارج: «غفرانك»

شرح منصور

(و) يُسنُّ أيضاً بعد ذلك (نزه) - بالمشاة - أي: الذكر (ثلاثاً) . نصّاً . قال
في «القاموس»^(١): استنَّزَ من بوله: اجتذبه، واستخرج بقيته من الذكر عند
الاستنجاء حريصاً عليه، مهتماً به. انتهى. لقوله ﷺ: «إذا بال أحدكم،
فليتر ذكره ثلاثاً». رواه أحمد، وأبو داود^(٢). وذكر جماعة: ويتنحَّحُ. زاد
بعضهم: ويمشي خطوات. وقال الشيخ تقي الدين: كله بدعة^(٣).

(و) سُنُّ^(٤) (بدءُ ذكرٍ) إذا بالَ وتغوَّطَ في استنجاءٍ، بقبلٍ؛ لئلا تلوَّثَ يدهُ
إذا بدأ بالدُّبرِ؛ لأنَّ ذَكَرَهُ بارزاً.

(و) سُنُّ^(٥) أيضاً بدءُ (بكرٍ) كذلك (بقبلٍ) إلحاقاً لها بالذِّكرِ؛ لوجودِ
عُذْرَتِهَا، (وتخَيْرٌ ثِيْبٌ) في البداءة بما شاءت من قبل أو دبرٍ؛ لتساويهما.

(و) سنُّ^(٥) (تحولٌ من يخشى تلوثاً) ليستنجي، أو يستحمر. ويكره
ذلك. ووضوؤه على موضع نجسٍ؛ / لئلا يتنجس به.

٣٠/١

(و) سنُّ^(٥) (قولٌ خارج) من خلأٍ ونحوه: (غفرانك) لحديث عائشة
رضي الله عنها: كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلأ قال: «غفرانك». رواه
الترمذي^(٥) وحسنه. وهو منصوبٌ على المفعوليَّة، أي: أسألك غفرانك، من
العَفْرِ: وهو السَّترُ. ولما خلَّصَ مما يُثقلُ البدنَ، سألَ الخِلاصَ مما يُثقلُ القلبَ،
وهو الذَّنْبُ؛ (٧) لِتَكْمُلَ الرَّاحَةَ^(٦).

(١) مادة: (نزه).

(٢) أحمد ٣٤٧/٤، وأبو داود في «المراسيل» (٤).

(٣) الفتاوى ١٠٦/١.

(٤) في (م): «ويسن»

(٥) في سننه (٧).

(٦-٧) في (م): «لتحصل الراحة».

و«الحمدُ لله الذي أذهبَ عني الأذى وعافاني». واستجمار بحجر، ثم ماء، فإن عكس، كُره، ويُجزئه أحدهما،

شرح منصور

(و) يسن له أيضاً أن يقول: (الحمدُ لله الذي أذهب^(١) عني الأذى وعافاني) لحديث أنس: كان النبي ﷺ إذا خرجَ من الخلاء، يقولُه. رواه ابنُ ماجه^(٢). وفيه إسماعيلُ بنُ مُسلمٍ، وقد ضعّفه الأكثرُ. وفي «مصنّف» عبد الرزاق: أنَّ نوحاً عليه السلامُ كان يقول إذا خرجَ من الخلاء: الحمدُ لله الذي أذاقني لذته، وأبقى فيّ منفعته، وأذهبَ عني أذاه^(٣).

(و) يُسنُّ له أيضاً (استجمار^(٤) بحجر، ثم) بـ^(٥) (ماءٍ) لقولِ عائشةَ للنساء: مُرْنَ أزواجكنَّ أن يُتبعوا الحجارَةَ الماءَ، فإنِّي أستحييهم، وإنَّ النبي ﷺ كان يفعلُه. رواهُ أحمدُ - واحتجَّ به في رواية حنبلٍ - والنسائيُّ، والترمذيُّ^(٦) وصحَّحه. ولأنَّه أبلغُ في الإنقاء. (فإن عكس) فقدّم الماءَ على الحجرِ، (كُره) نصّاً؛ لأنَّ الحجرَ بعد الماءِ يُقدَّرُ المحلُّ، (ويُجزئه أحدهما) أي: الحجرُ أو الماءُ؛ لحديث أنس: كان رسولُ اللهِ ﷺ يدخلُ الخلاءَ، فأحبلُ أنا وغلامٌ نحوي إداوةً من ماءٍ، وعنزةً، فيستنحي بالماءِ. متفقٌ عليه^(٧). وحديثُ جابرٍ مرفوعاً: «إذا ذهبَ أحدكم إلى الغائطِ، فليستطبْ بثلاثةِ أحجارٍ؛ فإنها تجزئُ عنه^(٨)». وإنكارُ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ، وابنِ الزُّبيرِ الاستنجاءَ بالماءِ كان

(١) في (ع): «أخرج»، وفي هامشها: «أذهب» نسخة.

(٢) في سننه (٣٠١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/١، ولم نجده في «مصنّف» عبد الرزاق.

(٤) في الأصل و(ع): «استنجاء».

(٥) ليست في (س) و(م).

(٦) أحمد ١٣٣/٦، والترمذي (١٩)، والنسائي ٤٢/١.

(٧) البخاري (١٥٢)، ومسلم (٢٧١) (٧٠). والعنزة: مثلُ نصفِ الرمح، أو أكبرُ شيئاً، وفيها سنان

مثل سنانِ الرمح، والعكازة قريب منها. «النهاية في غريب الحديث» ٣/٣٠٨.

(٨) لم نجده من حديث جابر، وهو في «مسند أحمد» ١٣٣/٦ من حديث عائشة رضي الله عنها.

والماء أفضل، كجمعهما.

ولا يُجزئ فيما تعدى موضع عادةٍ إلا الماء، كقُبَلِي خنثى مشكِلٍ، ..

شرح منصور

على مَنْ يعتدُّ وجوبه. وكذا ما حكى عن سعيد بن المسيَّب، وعطاء.
 (والماء) وحده (أفضل) من الحجر وحده؛ لأنه يطهرُ المحلَّ، وأبلغ في
 التَّطْهِيفِ. وروى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: نَزَلَتْ هذه الآيةُ في أهلِ قُبَاءَ
 ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُجْبُونَ أَنْ يَنْظُرُوا﴾ [التوبة: ١٠٨]. قال (١): كانوا يَسْتَنْجُونَ بالماءِ،
 فنزلت فيهم هذه الآية (٢). (ك) ما أنَّ (جمعهما) أفضلُ من الاقتصارِ على
 أحدهما (٣)؛ لما تقدَّم عن عائشة. وإن استعمل الماء في فرج، والحجر في آخر،
 فلا بأس.

(ولا يُجزئ فيما) أي: في خارج من سبيل (تعدى) أي: تجاوزَ (موضع
 عادة) بأن انتشر الخارج على شيءٍ من الصَّفْحَةِ، أو امتدَّ إلى الحشفة امتداداً
 غير معتادٍ (إلا الماء) لأنَّ الاستجمارَ في المعتادِ رخصةٌ؛ للمشقة في غسله؛
 لتكرار النجاسة فيه، بخلاف غيره، كما لو تعدت لنحو يده أو رجله، فيتعيَّن
 الماء لما تعدى، ويُجزئ الحجرُ في الذي في محلِّ العادة. قال: في
 «الفروع» (٤): وظاهرُ كلامهم: لا يمنع القيامُ الاستجمارَ (٥) - خلافاً للشافعي - ما لم
 يتعدَّ الخارجُ. (ك) ما لا يجزئ في الخارج من (قُبَلِي خنثى مشكِلٍ) إلا الماء،
 وكذا الخارج من أحدهما؛ لأنَّ الأصليَّ منهما غيرُ معلوم، والاستجمارُ لا يجزئ

(١) في الأصل (ع) و(م): «وقال»، والمثبت من (س)، ومن مصادر التخريج.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤).

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: كما أن جمعهما أفضل من الاقتصار على أحدهما، أي:
 ولا يلزم من التساوي في مطلق الأفضلية، التساوي في المرتبة فيها، وحينئذ سقط ما أسنده الشيخ
 الحجاوي إلى المنقح من السهو، ولا ينبغي التحرُّو على مقامه بمثل ذلك، وهو كقول بعضهم في
 البخاري ومسلم: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء. قاله محمد الخولتي].

(٤) ١١٩/١

(٥) في (م): «والاستجمار».

وَمَخْرَجٍ غَيْرِ فَرْجٍ، وَتَنْجُسٍ مَخْرَجٍ بغيرِ خَارِجٍ، وَاسْتِحْمَارٍ مَنهِيٌّ عَنْهُ.
وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةٍ وَجَنَابَةٍ بِدَاخِلِ فَرْجٍ ثَيِّبٍ، وَلَا حَشْفَةَ أَقْلَفٍ^(١)
غَيْرِ مَفْتُوقٍ.

شرح منصور

٣١/١

إِلَّا فِي أَصْلِيٍّ. فَإِنْ كَانَ وَاضِحًا، أَجْزَأُ الْاسْتِحْمَارُ فِي الْأَصْلِيِّ، / دُونَ الزَّائِدِ.
وَيَجْزِي فِي دَبْرِهِ.

(و) ك (مَخْرَجٍ غَيْرِ فَرْجٍ) تَنْجَسَ بِخَارِجٍ مِنْهُ أَوْ بِغَيْرِهِ^(٢)، فَلَا يُجْزِي^(٣)
فِيهِ غَيْرُ الْمَاءِ. وَلَوْ انْسَدَّ الْمَخْرَجُ الْمُعْتَادُ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ، فَلَا تُثَبِّتُ لَهُ أَحْكَامُ الْفَرْجِ،
وَلِمَسُّهُ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ. وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِيْلَاجِ فِيهِ حَكْمُ الْوُطْءِ، أَشْبَهَ سَائِرَ
الْبَدَنِ، (و) ك (تَنْجُسٍ مَخْرَجٍ بغيرِ خَارِجٍ) مِنْهُ أَوْ بِهِ، وَجَفَّ^(٤)،
(و) ك (اسْتِحْمَارٍ مَنهِيٌّ عَنْهُ) كَطَعَامٍ^(٥). فَلَا يَجْزِي بَعْدَهُ^(٦) إِلَّا الْمَاءُ.

(وَلَا يَجِبُ غَسْلُ) مَا أَمَكَنَ مِنْ (نَجَاسَةٍ، وَ) لَا (جَنَابَةٍ بِدَاخِلِ فَرْجٍ ثَيِّبٍ)
نَصًّا. فَلَا تُدْخِلُ يَدَهَا أَوْ إصْبَعَهَا، بَلْ مَا ظَهَرَ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَلْحَقُ فِيهِ. قَالَ ابْنُ
عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: هُوَ^(٧) فِي حَكْمِ بَاطِنٍ. وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي^(٨) وَ«الرَّعَايَةُ» وَغَيْرُهُمَا:
هُوَ فِي حَكْمِ الظَّاهِرِ. وَذَكَرَهُ فِي «المَطْلَعِ»^(٩) عَنْ أَصْحَابِنَا. وَالدَّبْرُ فِي حَكْمِ الْبَاطِنِ؛
لِإِفْسَادِ الصُّومِ بِنَحْوِ الْحَقْنَةِ.

(وَلَا) يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةٍ، وَلَا جَنَابَةٍ بِدَاخِلِ (حَشْفَةَ أَقْلَفٍ غَيْرِ مَفْتُوقٍ) بِخِلَافِ

(١) القلفة: الجلدة التي تقطع في الختان، والجمع قُلف مثل غرفة وغرف. «المصباح»: (قلف).

(٢) في (م): «وبغيره».

(٣) في (م): «يجزي».

(٤) جاء في هامش (ع) ما نصه: [قوله: وجف، أي: جف الخارج قبل الاستحمار، فلا يجزي فيه إلا الماء].

(٥) جاء في هامش (ع) ما نصه: [أي: لحرمة بخلاف المنهني عنه؛ لعدم إنقائه، كالأملس، فيجزيه بعده الحجر].

(٦) ليست في (م).

(٧) في (م): «وهو».

(٨) هو: أبو المعالي، وجيه الدين، أسعد، ويسمى محمد بن المنجا بن بركات بن المؤمل التنوخي. ولد سنة تسع عشرة وخمس مئة، تفقه وبرع في المذهب، وله تصانيف كثيرة منها: «الخلاصة»، و«العمدة» في الفقه. (ت ٦٠٦ هـ). «ذيل طبقات الحنابلة» ٤٩/٢ - ٥٠.

(٩) ص ٣٩.

ولا يصح استحماراً إلا بطاهر مباح مُنقٍ،

شرح منصور

المفتوق، فيجبُ غسلهما؛ لعدم المشقة فيه. وإن تعدى بولُ الثيبِ إلى مخرج الحيض، فقال الأصحاب: يجبُ غسله، كالمتشربِ عن المخرج. وصحَّح المجدُّ في «شرح الهداية» إجزاء الحجر فيه؛ لأنه معتادٌ كثيراً، والعموماتُ تعضده. واختاره في «جمع البحرين»، و«الحاوي الكبير». وقال هو وغيره: هذا إذا قلنا: يجبُ تطهيرُ باطنِ فرجها، على ما اختاره القاضي. والمنصوصُ عن أحمد: أنه لا يجبُ، فتكونُ كالبيكرِ، قولاً واحداً^(١).

تمة: يُستحبُّ لمن استنجى بالماء أن ينضحَ فرجه وسراويله. ومن ظنَّ خروجَ شيءٍ، فقال أحمد: لا يلتفتُ إليه^(٢)، حتى يتيقنَ، وألّه عنه؛ فإنه من الشيطانِ، فإنه يذهبُ إن شاء الله تعالى. ولم يرَ أحمدُ حشوَ الذكرِ في ظاهرِ ما نقله عبدُ الله، وأنه لو فعل، فصلّى ثم أخرجَه، وبه بللٌ، فلا بأسَ، ما لم يظهرَ خارجاً. وكرة الصلاة فيما أصابه الاستنجاء، حتى يغسله. ونقلَ صالح: أو يمسه. ونقلَ عبدُ الله: لا يلتفتُ إليه^(٣).

(ولا يصحُّ استحماراً إلا بطاهرٍ) فلا يصحُّ بنجسٍ؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ جاء إلى النبي ﷺ بحجرين وروثة؛ ليستحمر^(٤) بها، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: «هذا ركسٌ»^(٥). يعني: نجساً. رواه الترمذي^(٦). ولأنَّه إزالةٌ نجاسةٍ؛ أشبه الغسل. (مباح) فلا يصحُّ محرمٌ، كمغصوبٍ، وذهبٍ، وفضّةٍ؛ لأنه رخصةٌ، فلا تُستباحُ بمعصية. ولا يجزئُ بعد ذلك إلا الماء. (منقٍ) اسمٌ فاعلٍ من أنقى، فلا

(١) المتنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢١٥-٢١٦، المعونة ١/٢٢٥.

(٢) ليست في النسخ الخطية.

(٣) الفروع ١/١٢٢، المعونة ١/٢٣٠.

(٤) في (س): «ليستنحي»، وفي هامشها: «ليستحمر» نسخة.

(٥) في الأصل (ع) و(م): «رحس».

(٦) في سننه (١٧).

كحجرٍ وخشبٍ وحرقٍ.

وهو: أن يبقى أثرٌ لا يُزيله إلا الماءُ. وبماء: خشونةُ المحلِّ كما كان، وظنُّه كافٍ.

وحرمٌ بروث، وعظم، وبطعامٍ ولو لبهيمه، و.....

شرح منصور

يجزئُ بأملسٍ من نحوٍ زجاجٍ، ولا بشيءٍ رخوٍ أو نديٍّ؛ لعدمِ حصولِ المقصودِ منه، ويجزئُ الاستحمامُ بعده بمنقٍ.

(كحجرٍ، وخشبٍ، وحرقٍ) لأنَّ (١) في بعض ألفاظِ الحديث: «فليذهب بثلاثةِ أحجارٍ، أو بثلاثةِ أعوادٍ، أو بثلاثِ حثياتٍ من ترابٍ». رواه الدراقطنيُّ (٢)، وقال: روي مرفوعاً. والصَّحيحُ أنه مرسلٌ. ولمشاركةٍ غير الحجرِ الحجرِ في الإزالةِ.

٣٢/١

(وهو) أي: الإنقاءُ بحجرٍ ونحوه: (أن يبقى أثرٌ لا يزيله / إلا الماء، و) الإنقاءُ (بماءٍ خشونةُ المحلِّ) أي: محلِّ الخارج؛ بأن يدلُّكهُ حتى يعودَ (كما كان) قبلَ خروجِ الخارجِ، ويواصلُ الصَّبَّ، ويسترخي قليلاً. ولا بدُّ من العددِ، كما يأتي في إزالةِ النجاسةِ. (وظنُّه) أي: (٣) الإنقاءُ بنحوِ حجرٍ (٣)، أو ماءٍ (كافٍ) فلا يعتبرُ اليقينُ؛ دفعاً للحرصِ.

(وحرمٌ) الاستحمامُ (بروثٍ) ولو لماكولٍ، (وعظمٍ) ولو من مذكئٍ؛ لحديثِ مسلمٍ (٤) عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «لا تستنجوا بالروثِ ولا بالعظامِ، فإنَّهُ زادَ إخوانكم من الجنِّ». والنهيُّ يقتضي الفسادَ، وعدمَ الأجزاءِ.

(و) حرمٌ أيضاً (بطعامٍ ولو لبهيمه) (٥) لأنَّهُ ﷺ عَلَّلَ النهيَ عن الروثِ والعظمِ بأنَّهُ زادَ الجنِّ، فزادنا وزادَ دوابنا أولى؛ لأنَّهُ أعظمُ حرمةً. (و) حرمٌ أيضاً

(١) في (م): «لأنه».

(٢) في سننه ٥٧/١.

(٣-٣) في (م): «الإنقاء بحجر».

(٤) في صحيحه (٤٥٠) (١٥٠) و(١٥١).

(٥) في (م): «بهيمه».

ذي حرمة، ويمتصل بحيوان.

ولا يُجزئ أقلُّ من ثلاث مسحات، تُعمُّ كلُّ مسحة المحلَّ، فإن لم ينق، زاد، ويسنُّ قطعه على وتر.

شرح منصور

ب (ذي حرمة) ككتبِ فقهه، وحديثه؛ لما فيه من هتكِ الشريعة، والاستخفاف بحرماتها. (و) حَرَمٌ أيضاً (بِمَتَّصِلٍ بِحَيَوَانَ) كذنبِ البهيمة، وما اتصلَ بها من نحوِ صوفٍ؛ لأنَّ له حرمةً، فهو كالطعام. وبجلدِ سمكٍ، أو حيوانٍ مذكَّى، أو حشيشٍ رطبٍ.

(ولا يجزئ) في الاستحمارِ (أقلُّ من ثلاثِ مسحات) إمَّا بثلاثةِ أحجارٍ ونحوها، أو بحجرٍ واحدٍ له ثلاثُ (١) شُعَبٍ، (تعمُّ كلُّ مسحةِ المحلِّ) أي: محلُّ الخارج؛ لحديث جابرٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا تغوَّطَ أحدُكم، فليمسحْ (٢) ثلاثَ مرَّاتٍ». رواه أحمدُ (٣). وهو يُفسَّرُ حديثُ مسلمٍ (٤): «لا يَسْتَنجِي أحدُكم بدونِ ثلاثةِ أحجارٍ؛ لأنَّ المقصودَ تكرارُ المسحِ لا المسوحِ به؛ لأنَّ معناه معقولٌ، ومراده معلومٌ، والحاصلُ من ثلاثةِ أحجارٍ حاصلٌ من ثلاثِ شعَبٍ، وكما لو مسحَ ذكره في ثلاثةِ (٥) مواضعٍ من صخرةٍ عظيمةٍ. ولا معنى للجمودِ على اللفظِ، مع وجودِ ما يساويه.

(فإن لم ينق) المحلُّ بالمسحاتِ الثلاثِ، (زاد) حتى ينقى؛ ليحصلَ مقصودُ الاستحمارِ. (ويُسنُّ (٦) قطعه) أي: ما زادَ على الثلاثِ (على وترٍ) لقوله ﷺ: «مَنْ استحمرَ، فليوترَ، مَنْ فعلَ، فقد أحسنَ، ومَنْ لا، فلا حرجَ» (٧). رواه أحمدُ، وأبو داود. فإن أنقى برابعةٍ، زادَ خامسةً، وهكذا. وإن

(١) ليست في (س).

(٢) في الأصول الخطية: «فليتمسح»، والمثبت من (م)، ومن «مسند» أحمد.

(٣) في مسنده (١٤٦٠٨).

(٤) في صحيحه (٢٦٢).

(٥) في (س) و(م): «ثلاث».

(٦) في الأصل و(ع): «وسن».

(٧) أخرجه أحمد (٨٨٣٨)، وأبو داود (٣٥).

ويجب الاستنجاء لكلِّ خارجٍ إلا الریح، والطاهر، وغير الملوّث.
ولا یصح وضوءٌ ولا تيمّمٌ قبله.

شرح منصور

أنقى بوتر، كخامسة، لم يزد شيئاً.
(ويجبُ الاستنجاءُ) بماءٍ، أو (انحو حجرًا) (لكلِّ خارجٍ) من سبيلٍ، ولو نادراً، كالودود؛ لعموم الأحاديث، (إلا الریح) لقوله ﷺ: «مَنْ استنحى من الریح، فليس منّا»^(٢). رواه الطبرانيُّ في «معجمه الصَّغِيرِ». قال (٣) أحمدٌ: ليس في الریح استنجاءٌ، لا^(٤) في كتابِ الله، ولا في سنةِ رسولِ الله ﷺ^(٥). قال في «الشرح»^(٦): ولأنَّها ليست بنجسةٍ، ولا تصحُّبها نجاسةٌ. وفي «المبہج»: لأنَّها عَرَضٌ^(٧) بإجماع الأصوليين. وعورِضٌ بأنَّ للریح الخارجة من الدبرِ رائحةً منتنةً قائمةً بها، ولاشكُّ في كونِ الرائحةِ عَرَضاً، وهو لا يقومُ بعَرَضٍ عند المتكلمين. وفي «النهاية»: هي نجسةٌ.

(و) إلا الخارجَ (الطاهر) كالميتي، (و) إلا الخارجَ النجسَ (غير الملوّث)
قطع به في «التنقيح»، خلافاً لما في / «الإنصاف»^(٨)؛ لأنَّ الاستنجاءَ إنما شرِّعَ لإزالةِ النجاسةِ، ولا نجاسةَ هنا.

٣٣/١

(ولا یصحُّ وضوءٌ، ولا تيمّمٌ قبله) أي: قبل الاستنجاء؛ لقوله ﷺ في حديث المقدادِ المتفقِ عليه: «یغسلُ ذكره، ثم يتوضأ»^(٩). ولأنَّها طهارةٌ یطلبُها

(١-١) في (س): «ونحو حجر»، وفي (م): «ونحوه كحجر».

(٢) انظر: الكامل في الضعفاء لابن عدي ١٣٥٢/٤.

(٣) في (م): «وقال».

(٤) ليست في الأصل و(ع).

(٥) المغني ٢٠٥/١.

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣٤/١.

(٧) العَرَضُ: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي: محلُّ يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحلُّه ويقوم هو به. «التعريفات» للجرجاني ص ١٥٣.

(٨) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣٢/١.

(٩) البخاري (١٣٢)، ومسلم (٣٠٣) (١٧).

الحدث، فاشترط تقديم الاستنجاءِ عليها، كالتيَّم. وظاهره: لافرق بين التيمُّ عن حدثٍ أصغرٍ أو أكبر، أو نجاسةٍ بيدن. فإن كانت النجاسة على غير السبيلين، أو عليهما غير خارجةٍ منهما، صحَّ الوضوءُ والتيمُّ قبل زوالها. ويجزئ منع المحتاج إلى الطهارة، ولو وقفت على طائفةٍ معينة، كمدرسةٍ ورباط، ولو في ملكه، ولا أجره. وإن كان في دخول أهل الذمَّة طهارة المسلمين تضيق، أو تنجيس، أو إفساد ماء، ونحوه، وجب منعهم. قاله الشيخ تقي الدين^(١).

قلت: ومن^(٢) في معناهم من عُرف - من نحو الرافضة - بالإنساد على أهل السنة، فيمنعون من مطايرهم. والله أعلم.

(١) الاختيارات ص ٩.

(٢) ليست في (س).